الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

21 **ربيع أول** 1440 –29 **نوفمبر** 2018

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«العدل»: 21 يوماً مدة التسوية الودية للقضايا العمالية قبل وصولها القضاء

المصدر: جريدة الحياة الخميس 21 ربيع أول 1440هـ - 29 نوفمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4613502

الرياض – «الحياة» | منذ 14 ساعة في 28 نوفمبر 2018 - اخر تحديث في 28 نوفمبر 2018 / 16:08

قالت وزارة العدل إن أنظمة المحاكم العمالية حددت مدداً زمنية لقبول دعاوى المطالبة بالحقوق، منها ما يتعلق في الدعاوى المرتبطة بنطام العمل أو العمالة المنزلية، والتي تخضع لمدد محددة للتسوية الودية قبل النظر القضائي، إضافة إلى الشكاوى ضد المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فيما يتعلق بالاشتراك والتسجيل والتعويض.

وحول مدة إجراءات التسوية الودية قبل رفع الدعاوى الخاضعة لنظام العمل إلى المحاكم العمالية، أبانت أنها تبلغ 21 يوماً، وإذا لم تنته التسوية الودية خلال تلك المدة، ترفع المنازعة إلى المحاكم العمالية إلكترونياً من طريق وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

وأشارت «العدل» إلى أن مدة الصلح في دعاوى العمالة المنزلية بعد رفع المنازعة إلى لجنة الفصل في خلافات العمالة المنزلية، تقدر بخمسة أيام، وإذا لم يتم الصلح خلال تلك المدة يكون أمام اللجنة 10 أيام إضافية لإصدار قرارها، ثم رفعه إلكترونياً إلى المحكمة العمالية.

وبينت الوزارة أن مدة تقديم التظلم من الطرف الذي صدر ضده قرار من لجنة الفصل في خلافات ومخالفات العمالة المنزلية ومن في حكمهم، بدءاً من تاريخ تسلمه القرار، تبلغ 10 أيام، فإذا انتهت المدة يعد قرار لجنة الفصل في خلافات العمالة المنزلية نهائياً واجب النفاذ.

ودشنت الوزارة أخيراً، المرحلة الأولى من المحاكم العمالية، التي شهدت افتتاح سبع محاكم في: الرياض، ومكة المكرمة، وجدة، وأبها، والدمام، وبريدة، والمدينة المنورة، إضافة إلى 27 دائرة عمالية في مدن ومحافظات المملكة، وتسع دوائر عمالية للاستئناف في ست محاكم استئناف بمناطق المملكة، ويعمل فيها 139 قاضياً متخصصاً، إضافة إلى 99 ملازماً قضائياً.

وبين وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني خلال حفل التدشين، أن هذا الإطلاق يمثل أهمية كبيرة في استقرار سوق العمل السعودي والإسهام في توفير بيئة عمل آمنة وجاذبة، والمساعدة في تحسين القطاع الاستثماري في المملكة، لتكون بيئة نموذجية، بما يتماشى مع «رؤية المملكة 2030».

خادم الحرمين يؤكد اهتمام الدولة وعنايتها بمرفق القضاء واستقلاليته

المصدر: جريدة الحياة الخميس 21 ربيع أول 1440هـ - 29 نوفمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4613581

لرياض - «الحياة | «منذ 3ساعات في 29 نوفمبر 2018 -اخر تحديث في 29نوفمبر 2018 / 00:06
استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، في قصر اليمامة بالرياض أمس، أعضاء المجلس الأعلى للقضاء والمحكمة العليا ورؤساء المحاكم وكتابات العدل وأعضاء النيابة العامة، وديوان المظالم، الذين قدموا للسلام عليه.
وأكد خادم الحرمين الشريفين، خلال الاستقبال، اهتمام الدولة وعنايتها بمرفق القضاء واستقلاليته وفق الشريعة الإسلامية، مشيراً إلى أن المملكة قامت ومستمرة على منهجها الثابت والقائم على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ .حضر الاستقبال، وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، والنائب العام الشيخ سعود بن عبدالله المعجب، ورئيس ديوان المظالم الدكتور خالد بن محمد اليوسف.

الرياض: لقاء يناقش دور الشباب في حماية النزاهة ومكافحة الفساد

المصدر: جريدة الحياة الخميس 21 ربيع أول 1440هـ - 29 نوفمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4613514

الرياض - «الحياة | «منذ 8ساعات في 28 نوفمبر 2018 -اخر تحديث في 28نوفمبر 2018 / 19:02
نظّم مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني بالتعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، أمس (الأربعاء)، لقاءً بعنوان »الشباب وحماية النزاهة .. الواقع والتطلعات»، ناقش ثلاثة محاور، الأول حول أنشطة أندية نزاهة في المؤسسات التعليمية، فيما تطرق الثاني إلى الأدوار المأمولة من الشبان لتعزيز قيم النزاهة في وسائل التواصل الاجتماعي، أما المحور الثالث فاستعرض مشروع نزاهة للتثقيف والتدريب.
وهدف اللقاء إلى تسليط الضوء على المبادرات التطوعية لفئة الشبان في مجال حماية النزاهة من خلال مناقشة مجالات حماية النزاهة في المجتمع والتعرف على تجارب الشبان، ومناقشة آفاق العمل المؤسسي معهم في مجال حماية النزاهة.
وجاء تنظيم اللقاء ضمن مبادرات المركز الهادفة لتعزيز الشراكة المجتمعية مع الوزارات ومؤسسات المجتمع والهيئات والجهات الحكومية والأهلية وأفراد المجتمع، وتشجيعهم على الإسهام والمشاركة في الحوار الوطني لمناقشة القضايا الوطنية المهمة ومنها موضوع اللقاء.

«الشورى» لوزارة التجارة: مكافحة الغش التجاري دون المأمول

لجنة شؤون الاقتصاد ترى أنه وصل إلى ٠ مرحلة مقلقة«

المصدر: جريدة المدينة الخميس 21 ربيع أول 1440هـ - 29 نوفمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/601453

جابر المالكي ـ الرياض

علمت « المدينة» من مصادر مطلعة أن لجنة شؤون الاقتصاد والطاقة اعتبرت في تقريرها جهود وزارة التجارة والاستثمار في مكافحة الغش التجاري دون المأمول رغم أن ذلك من الاختصاصات الأصيلة للوزارة.

وأكدت اللجنة أن الغش التجاري وصل إلى مرحلة مقلقة والوزارة لا تزال تعمل مع الجهات ذات العلاقة من خلال اللجنة الدائمة لحماية المستهلك على إعداد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الغش التجاري، فطالبت اللجنة بالإسراع في إعداد هذه الإستراتيجية.

دعت اللجنة الوزارة إلى استكمال المنظومة القانونية التجارية الشاملة، مؤكدة الحاجة إلى تطوير الأنظمة التجارية القديمة كنظام المحكمة التجارية وذلك استمرارًا في تحسين البيئة ومساندة المحاكم المتخصصة في تحقيق العدالة الناجزة في الفصل في النزاعات من خلال توفير إطار نظامي متكامل، وتوفير مناخ تجاري واستثماري محفز ومنافس ذي موثوقية عالية.

وطالبت الوزارة بتقييم أداء الملحقيات والمكاتب التجارية، ودراسة إشراك القطاع الخاص في نشاطها، وتشير اللجنة إلى أن تقرير وزارة الاقتصاد والاستثمار السنوي المعروض على المجلس لم يكشف عن إنجازات حقيقية لتلك الملحقيات وعما قامت به من جذب للاستثمار في المملكة أو زيادة حجم صادراتها لتلك الدول.

وأشار تقرير الوزارة إلى جهودها في العمل مع منظمة التجارة العالمية لتمثيل مصالح المملكة التجارية والمحافظة عليها والدفاع عن اهتماماتها ضمن النظام التجاري المتعدد الأطراف، والمساهمة في تنمية وتطوير الكوادر البشرية السعودية في مجال مفاوضات واتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وتعزيز العلاقات مع الشركاء التجاريين الأعضاء في المنظمة، والمساهمة في رسم السياسات التجارية للمملكة، وترى لجنة الاقتصاد الشوريَّة أهمية استكمال الجهود ونشر وتوعية القطاع الخاص بمتطلبات منظمة التجارة العالمية بما في ذلك الحقوق والالتزامات والمكاسب في المنظمة، ومشاركتهم في الدفاع عن مصالح الاقتصاد الوطني.

مطالب «الشورى» من وزارة التجارة

1. **الإسراع في إعداد إستراتيجية مكافحة الغش التجاري**
2. **استكمال المنظومة القانونية التجارية الشاملة**
3. **الحاجة إلى تطوير الأنظمة التجارية القديمة**
4. **مساندة المحاكم في الفصل في النزاعات**
5. **توفير مناخ تجاري واستثماري محفز**
6. **تقييم أداء الملحقيات والمكاتب التجارية**

مركز لتحسين جودة حياة الفرد والأسرة في المملكة

مستقل ماليا وإداريا ويرتبط بمجلس الشؤون الاقتصادية

المصدر: جريدة المدينة الخميس 21 ربيع أول 1440هـ - 29 نوفمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/601450

سعيد الزهراني - الطائف

A A

صدرت الموافقة على الترتيبات التنظيمية لمركز جودة الحياة، وسيتمتع المركز بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والاداري، ويرتبط بمجلس الشؤون الاقتصادية، ويهدف المركز إلى تحسين جودة حياة الفرد والأسرة وبناء مجتمع ينعم أفراده بأسلوب حياة متوازن من خلال تهيئة البيئة اللازمة لدعم واستحداث مبادرة تعزيز مشاركة الفرد والأسرة في الهوايات والأنشطة الترفيهية والثقافية والرياضية والترويحية والأنماط الأخرى الملائمة التي تسهم في تعزيز جودة حياة الفرد والأسرة وتطوير قطاع الهوايات والأنشطة والفعاليات المرتبطة به، وتوليد الوظائف وتنويع النشاط الاقتصادي، كما يهدف المركز إلى تمكين البرنامج من تعزيز القابلية للعيش وفق معايير أساسية تحقق مستوىً مرضيًا من المعيشة.

أبرز أهداف مركز جودة الحياة

- اقتراح المبادرات والموافقة على خطة تنفيذها، بالتنسيق مع الجهات المنفذة.
- الإشراف على تنفيذ المبادرات ومتابعة إنجازها وتقديم الدعم اللازم لضمان تحقيق الالتزامات المحددة لها.
- تنفيذ المبادرات التي تكلف بها اللجنة.
- تشجيع القطاع العام والخاص على تبني مبادرات مبتكرة وإبداعية تحقق جودة الحياة في المملكة.
- تشجيع وتحفيز إنشاء المعاهد ومراكز التدريب بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لاحتضان ورعاية المواهب وبناء الكفاءات المتخصصة في المجالات المتعلقة بجودة الحياة والعمل على تطويرها.
- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة للعمل على التعريف بأندية الهواة في المجتمع ووضع إطار تنظيمي لها.
- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتطوير إجراءات إصدار التراخيص اللازمة لأندية الهواة واتخاذ ما يلزم لإصدار تراخيص للهوايات التي لا تشرف عليها أي جهة.
- تقديم الدعم للجهات الحكومية وغيرها ذات الصلة بالهوايات لرفع مستوى مرافقها وتهيئتها بما يناسب الأنشطة والفعاليات المزمع إقامتها.
- تأسيس حاضنات الأعمال والخدمات المشتركة وتطويرها لدعم أندية الهواة.
- العمل مع الجهات الحكومية ذات الصلة بالهوايات لإعداد الضوابط التي تمكنها من الاستفادة من مرافقها بما يحقق عوائد مالية لها ورفعها لاتخاذ ما يلزم في شأنها.
- الاستعانة بالكفايات المحلية والدولية المتخصصة للخروج بأفكار إبداعية لتحسين جودة الحياة في المملكة.

»العمل" توضح حقيقة تثبيت المقابل المالي للعمالة الوافدة وإلغائه عن المرافقين

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 21 ربيع أول 1440هـ - 29 نوفمبر 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1688875

A

»عكاظ» (النشر الإلكتروني)
أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية عدم صحة ما تم تداوله في مواقع التواصل الاجتماعي، بشأن تثبيت المقابل المالي للعمالة الوافدة، وإلغائه عن المرافقين.

وأكدت الوزارة في تغريدة عبر حسابها على »تويتر» اليوم (الأربعاء)، على أهمية استقاء المعلومات من المصادر الرسمية من خلال موقع الوزارة الإلكتروني أو في حسابتها الموثقة في قنوات التواصل الاجتماعي.

تدريب طلاب الخبر على الوقاية من التحرش

المصدر: جريدة الوطن الخميس 21 ربيع أول 1440هـ - 29 أكتوبر 2018م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=353933&CategoryID=5

الدمام: مبارك آل مشاري 2018-11-28 11:00 PM
أنهى 60 طالباً من طلاب الصفوف الأولية بالخبر التدريب على الوقاية من التحرش، أمس، ضمن البرنامج الإرشادي الوقائي «جسدي أمانة» الذي ينظمه مكتب التعليم بالخبر ممثلاً بوحدة التوجيه والإرشاد، بحضور مدير مكتب تعليم الخبر سعيد بن عبدالله القحطاني وعدد من المختصين في مركز جونز هوبكنز أرامكو الطبي، وذلك بمقر المكتبة العامة بالخبر.
وقال مدير مكتب تعليم الخبر سعيد عبدالله القحطاني إن البرنامج الوقائي يعد من البرامج التربوية المتميزة التي يقوم عليها عدد من المختصين في التوجيه والإرشاد، ويستهدف نحو 2200 طالب وطالبة فيما يقارب 50 مدرسة ابتدائية «بنين» و«بنات»، لافتاً إلى أن تثقيف الأطفال في هذه المرحلة أمر في غاية الضرورة التربوية لوقايتهم من أي مشكلة قد تؤثر على حياتهم في المستقبل.

جازان .. والد الطالب المعتدى عليه لـ"سبق": لم يُلقَّن في المداخلة التلفزيونية

أكد أنه كان يتحدث بما يشاهده بالفعل نافياً توجيهه من قِبل أحد لاتهام المدرسة

المصدر: جريدة سبق الخميس 21 ربيع أول 1440هـ - 29 أكتوبر 2018م
https://sabq.org/F8yJ7K

قاسم الخبراني -جازان
أكد والد الطالب المعتدى عليه بسلك كهربائي على الوجه من قِبل وكيل إحدى المدارس في محافظة صامطة بمنطقة جازان- وهي القضية التي انتهت بالتنازل بعد تدخل وساطات- أن ابنه لم يتم تلقينه في المداخلة التلفزيونية بأحد البرامج وأن كل ما ذكره صحيح .
وقال طاهر هباش والد الطالب لـ"سبق" إنه كان يتحدث بمفرده وبما يشاهده في المدرسة نافيًا ان يكون قد تم توجيهه من قِبل أحد لاتهام المدرسة .
وكانت مداخلة الطالب التلفزيونية في المرحلة الابتدائية والذي أكد من خلالها أن جميع طاقم المدرسة يمارسون الضرب بما فيهم المدير بالعقال والخيزران والأسلاك ويتعاملون مع الطلاب بعنف قد أثارت ردود أفعال متباينة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، حيث يرى بعضهم أن فيها تحاملاً كبيرًا على المدرسة والمعلمين فيما يرى آخرون أنه واقع والدليل ما تعرض له من اعتداء وصفه الكثير بالوحشي.
وكانت إدارة تعليم جازان قد وجهت بفتح تحقيق في الواقعة بعد أن تداولت مواقع التواصل الاجتماعي صورة الطالب قبل أن ينتهي الأمر بالتنازل من قِبل ولي أمر الطالب بعد تدخل وساطات من القرية.

العنف ضد المرأة

المصدر: جريدة المدنة الخميس 21 ربيع اول 1440هـ - 29 نوفمبر 2018م *
https://www.al-madina.com/article/601391

إبراهيم محمد باداود

العنف سلوك شاذ يقوم به بعض الأفراد تجاه الآخرين بشكلٍ متعمد وبوسائلٍ متعددة، منها المعنوية أو الجسدية ومنها النفسية، ويُعرَّف العنف ضد المرأة بأنه السلوك الممارس ضد المرأة، مما يؤدي إلى أذى ومعاناة للمرأة في الجوانب

الجسدية والنفسية والجنسية، وهو انتهاك صريح وواضح لحقوق الإنسان، وله العديد من العواقب الخطيرة والتي لا تقتصر فقط على المرأة، بل وتُؤثِّر في المجتمع بأكمله.
تُشير الإحصاءات العالمية أن أكثر من 35% من نساء العالم يتعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي على يد أحد الأقارب، وأن 38% من جرائم قتل النساء في العالم كانت على يد رجال تربطهم علاقة بهن، في حين تعرَّضت 7% من نساء العالم للاعتداء الجنسي من قِبَل شخص لا تربطهم بهم علاقة، فالعنف ضد المرأة لا يعرف ثقافة أو ديانة أو دولة أو طبقة اجتماعية محددة، بل هو ظاهرة عامة نجدها موجودة في كثير من دول العالم المختلفة بما فيها دول العالم الأول، والتي من المفترض أن تحظى فيها المرأة بمكانة أفضل من الدول الأخرى، فالمرأة تتعرَّض لأنواع مختلفة من العنف، منه العنف الجسدي، سواء كان بالضرب أو غيره من الأدوات، مما قد يترتب عليه مخاطر صحية ونفسية كبيرة، بل وأحياناً قد يؤدي للوفاة، أو العنف اللفظي، وذلك من خلال الشتم أو الانتقاص من قدرها أو العنف الجنسي من خلال التحرش، أو حتى العنف الاقتصادي، والذي يمنع استقلالية المرأة مادياً، والإصرار على جعلها تابعاً، وتأتي كل مظاهر العنف هذه ضد المرأة بسبب بعض الدوافع الاجتماعية؛ سواء لانخفاض مستوى التعليم أو تفشِّي الجهل أو المعتقدات الخاطئة أو العنصرية أو غيرها من الدوافع النفسية القائمة على انتشار الإيذاء ضد المرأة داخل الأسرة، والإقلال من قدرها ومكانتها.
العديد من المنظمات العالمية سعت إلى التوعية بمخاطر وآثار العنف ضد المرأة، وعمدت إلى الدفاع عن حقوقها من خلال مبادرات متعددة، ومن ذلك تخصيص الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 25 نوفمبر والذي وافق مطلع هذا الأسبوع كيومٍ دولي عالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، حيثُ عمدت إلى رفع مستوى الوعي العالمي حول ما تتعرض له المرأة من اضطهاد وتنظيم الفعاليات المختلفة من أجل مكافحة العنف ضد المرأة.
العنف ضد المرأة لن يتوقف فقط من خلال التوعية، أو من خلال تحديد يوم دولي في العام للقضاء على العنف ضد المرأة، بل لابد أن يعمل المجتمع على تغيير هذا السلوك الشاذ، ويجعل من إكرام المرأة ورفع قدرها وشأنها ومنزلتها منهج حياة، فيُعطيها حقوقها، ويُدافع عنها ويُنفق عليها، وهذا ما حثَّنا عليه ديننا الحنيف، وأوصانا بالمرأة وحمايتها من أي أذى أو عنف، وصون مكانتها في المجتمع.

الحياة AL HAYAT

عن شجون الحرية الثقافية

المصدر: جريدة الحياة الخميس 21 ربيع أول 1440هـ - 29 نوفمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4613442

محمد حسين أبو العلا

دائماً ما كان عالمنا العربي في حاجة إلى تجليات الحرية الثقافية لكن ما أشد حاجته إليها الآن بعد أن تمزقت أوصاله سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأيديولوجياً وأصبح مخترقاً من الداخل والخارج متواجهاً بعواصف الكراهية والحقد المتفاقمة عبر اللحظات، من ثم فهو في حاجة ماسة لإعادة البناء والتشكُّل والعودة للوجود، ولن يكون ذلك إلا بتلك الحرية الباعثة على الرؤية والنقد الفاعل فتحريك وتغيير الخريطة الذهنية التي لا تتغير تضاريسها حتى في لحظات الأزمات التي تمثل تهديداً مباشراً للتاريخ والجغرافيا والثقافة والاقتصاد والعقائد، لكن بالفعل آن لها أن تتغير لأن حتمية المسار تخرجها من دوائر الإختيارية.
من ثم فإن الحرية الثقافية تصبح من الضرورات الوجودية المعاصرة التي تستلزم الممارسة الفعلية العاجلة لإقالة الواقع العربي والإسلامي من كارثياته المتلاحقة التي أوشكت أن تودي به، وعلى ذلك لا بد من استحضار معنى رشيد لكن في حيز اللاشعور العربي وهو أن الثقافة هي الفكرة المركزية في بناء الإنسان وعياً وروحاً ونفساً وقبل ذلك لا بد من الوقفة مع معنى الحرية الثقافية محددات وجوهر ومستقبل عبر العديد من التساؤلات أولها: هل الحرية الثقافية هي الانسياق وراء تيار ما بعد الحقيقة الذي تؤكد مضموناته مدى الارتفاع الجنوني لمعدل الأكاذيب والشائعات والأوهام والاختلاقات؟ هل الحرية الثقافية يجب أن تنحاز إلى ميكانيزمات الفعل التواصلي المتمثلة في التعايش والتفاهم والحوار والتسامح وقبول

الآخر؟ هل الحرية الثقافية تعني التشكيك في جذور الهوية أو تفكيك المنظومة القيمية؟ هل تكون الحرية الثقافية هي الحرية الممنهجة أم الحرية العشوائية؟ كيف يمكن توظيف الحرية الثقافية لمواجهة الصراعات الثقافية التي تطوق العالم وتستهدف عالمنا العربي بشكل أخص والتي تحدث عنها ديتر سنغاس في «الصدام داخل الحضارات» أو جاك غودي في «سرقة التاريخ»؟ هل يمكن لهذه الحرية الثقافية أن تنتج نظرية فكرية ذات توجه حضاري؟ ما هو موقع الحرية الثقافية في ظل تآكل النخبة المثقفة الحقيقية بل وفي ظل تضاؤل الوجود الفاعل للمثقف؟ هل تسمح هذه الحرية الثقافية بشيوع تعددية الرؤية وتعصف بتلك الأحادية القابعة في خلايا العقل العربي؟ هل الحرية الثقافية تعني استمرار موجات الهجوم البشع على التراث العربي بكل تنويعاته تحت ستار التجديد والحداثة، بينما التجديد يبدأ بقتل التراث بحثاً؟ هل تعني الحرية الثقافية غياب الموضوعية أو الإنفلات من بعض الضوابط الفكرية؟ وكيف يتحول مفهوم حرية التعبير من مفهوم حضاري إلى مفهوم رجعي؟

إن الحرية الثقافية في المقام الأول هي مسؤولية أدبية. هي حرية أن تسجل رأياً، أن تعلن فكرة، أن تقدم أطروحة، أن تؤكد نظرية، أن تتبنى موقفاً فاعلاً. هي حرية التجديد والتطوير والإحياء، حرية البحث، حرية التحلل من كافة المعوقات التي تقيد حركة الفكر في خط أفقي. هي الحرية الفاعلة في تسييد الروح الإبداعي، بل حرية إنتاج منظومة مفاهيمية جديدة وليس إعادة إنتاج وتدوير الموروثات. هي الحرية التي تحلق في أفق مفهوم رؤي العالم غير متقوقعة في أي إطار أيديولوجى.

فالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسة وهو أقوى المواثيق الدولية الملزمة إنما ينص على أن التمسك بالحقوق في حرية التعبير يتبعه بالضرورة واجبات ومسؤوليات شتى، ومن ذلك وغيره فالحرية الثقافية مقيدة بشرطيات الوعي المتوقد والخلفية الثقافية والتجربة الذاتية والاعتبار بطبيعة اللحظة المعاصرة بينما حدود التعبير الإبداعي مطلقة إذا توافرت لها مقومات الحرية الثقافية لأن الإبداع هو اندماج الملكات الذاتية أملا في بلوغ تخريجات روحية ونفسية وفكرية، ومن هنا ترتبط مساحة الحرية الثقافية بدرجة الأهلية النقدية.

وعلى ذلك، فكلما اتسعت آفاق الحرية الثقافية صارت إحدى ركائز التقدم الحضاري وسبباً مباشراً في شيوع روح التنوير وتكريس أسس النهضة الفكرية، إذ أن اللحظة الراهنة التي يعايشها العالم العربي والإسلامي إنما تتطلب مزيداً من هذه الحرية علماً وفناً وأدباً وفكراً، وليس قليلاً من تلك الحرية المنفلتة التي جعلت عالمنا يموج بالبلاهة.

كاريكاتير

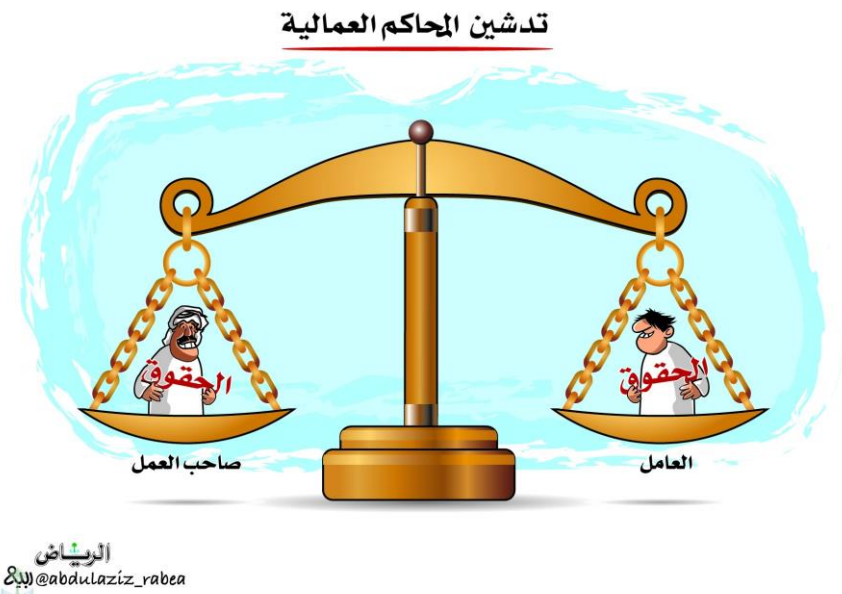

المصدر: جريدة الرياض
الخميس 21 ربيع أول 1440هـ - 29 نوفمبر 2018م

http://www.alriyadh.com/1721641

المصدر: جريدة المدينة الخميس 21 ربيع أول 1440هـ - 29 نوفمبر 2018م

https://www.al-madina.com/article/601384